

إشكالية العلاقة بين التكنولوجيا والتشغيل

د. بشتلة مختار

جامعة باتنة

يعالج هذا المقال العلاقة بين التكنولوجيا والتشغيل في محورين هما:
الأول: وهو نظري بحث، يقدم بكل وضوح «الصراع» القائم بين
التكنولوجيا والتشغيل والحلول الخاصة بكل مجتمع؛ المقترحة من
طرف المختصين، الاجتماعيين والاقتصاديين.



الثاني: يهتم بالبدائل المقترحة من طرف الشركاء الاقتصاديين
والاجتماعيين والسياسيين والتي جاءت في شكل تقريراً للمجلس الوطني الاقتصادي
والاجتماعي. وفي الأخير نخلص إلى تقديم فحص لقطاع الصناعة من خلال: الحقائق
والآفاق باعتباره من أكبر القطاعات الاقتصادية التي مستها الأزمة الاقتصادية
واقضت الضرورة أن تقدم له آليات من أجل إعادة الانطلاق من جديد.

*

* *

الاقتصادي والاجتماعي وغير محكوم
بتحولات خارجية.

إن البحث العلمي والابتكار هما
قوتان في تحديد التغير الاقتصادي
والاجتماعي، ولكنهما ليسا بمتغيرين
مستقلين في رؤية هذا التغير؛ فهي ترد إلى
العلاقات الاجتماعية، فالأولى ليست
بمتغير تابع للثانية وليس دقيقاً ما قاله

السياق الاجتماعي للتكنولوجيا

لا توجد تقنية من جهة، والمجتمع
من جهة ثانية كعالمين أو سياقين غير
متجانسين، فالمجتمع مشكل بالتغيرات
التقنية، والتغير التقني مشكل بالمجتمع، وإن
الابتكار التقني مشروط بالعرض ويبحث
عنه بالطلب، وهو يأتي من خارج النظام



كارل ماركس أن «طاحونة الهواء قدمت لنا المجتمع الإقطاعي، وطاحونة البخار قدمت المجتمع الصناعي»⁽¹⁾.

إن التكنولوجيا ليست آلة معبودة محددة لطبيعة التنظيم الاجتماعي، ومن ضمنها، فإن الأشخاص والجماعات يخضعون جماعيا له، ولا توجد حتمية تكنولوجية، هناك بلا شك منطوق خاص للتكنولوجيا والسلاسل الداخلية للتقنية *Généalogie interne des techniques* تخضع لأفكار العلميين والمهندسين والمبتكرين والمقاولين، وليس كل ما تقدمه التكنولوجيا من إمكانيات مستغلة ومطورة نجد في الكثير من القطاعات والصناعة من ضمنها تطورت بعض المنتجات لكنها لم تقدمها كسلعة للزبون كما هو الحال في الصناعات الصيدلانية وصناعة الاتصالات تعرف مشاكل مماثلة، فالقرص المضغوط *Disque Compact* أخذنا وقتا قبل استبداله ليحل محل 33 دورة *33 Tours* بسبب أنه من جانب أن نظام الليزر يؤدي بالمستهلكين إلى استثمار جديد بسبب عدم توفر أجهزة التسجيل المطابق له بالعدد الكافي في السوق ونفس الشيء يقال عن جهاز التلفزيون، فبالرغم من وجوده في السوق إلا أنه لم يلق الرواج إلا عندما تحلى المستهلكون عن الأجهزة القديمة، واقتناء الأجهزة الحديثة، وبأثمان مرتفعة.

إن عملية الاختيار هذه هي اقتصادية سياسية اجتماعية وثقافية ولا تظهر *Débouche* على تاريخ "خطي" *histoire linéaire* مسطر برسم بياني -وخيال- رجال الفن.

لا بد من عودة مؤرخ للوراء للإشارة لما ذهب إليه فرناند برودل *Fernand Braudel* حيث ذكر بكل الغموض الذي انتاب الطرق التي اجتازتها التقنية لكي تفرض على المجتمع «ليس هناك فعل فقط، ولكن هناك أفعال متعددة، وتشابك متعدد» بالرغم من الانفجار *Déferlement* التكنولوجي في القرن العشرين المرتبط بالجمع بين العلم والصناعة⁽²⁾ «إن المجتمع بالمفهوم الواسع له كلمته في النقاش الدائر أين لا تبقى التقنية لوحدها».

يقول *Brooks* نكون أنصارا للمارك *Lamark* أحسن من أن نكون أثباعا لداروين *Darwin* نفكر في إن المجتمع يؤثر في التكنولوجيا ابتداء من تسييرنا لتطبيقاتها وليس في مراحل تكوينها، إن الإحساس باستقلالية التكنولوجيا تبدو واضحة ولكنها تصبح غامضة في مرحلة لاحقة أين نجد البيئة الاجتماعية تعرف تغيرات سريعة كما هو الحال الآن، إن التكنولوجيا كمظهر للتطور على المدى الطويل هي غير متصلة بقيم وآمال جديدة على اعتبار أنها وجدت في مناخ مغاير

لقواعد سلوك الأفراد تحت ضغط مجموعة اجتماعية⁽⁴⁾.
إن عملية تحويل التقنيات تفرض القانون الاجتماعي للصناعة وتلغي التقنيات الحرفية.

إن «الثورة» الصناعية هي قبل كل شيء عملية لنقل وتوزيع التقنيات، ثورة اجتماعية أين نجد المقاولون Promoteurs في المجتمع الجديد يواجهون ويقضون على الممارسات الاجتماعية التقليدية وعلى الصناعات القائمة. إن عملية تحويل التقنيات عبر التاريخ لم تكن قضية تقنية بحت وإنما هي قضية تحل ببساطة عن طريق إدماج أفكار إيديولوجية لصالح التقنيات وهي ثمرة معركة اجتماعية بين مجموعات (ناقلة) لتقنيات جديدة مرشحة لأن تكون في مراتب الاجتماعية الأولى ومجموعات تحافظ على التقنيات القديمة لا ضمانتها لها إلا المعارضة الاجتماعية التي تحصلت عليها في الماضي⁽⁵⁾.

التكنولوجيا وعملية العمل:

هناك دراستان أكدتا أهمية التكنولوجيا في تحديد بناء التنظيم وتشكيل عملية العمل. الدراسة الأولى لـ وودوارد أجريت على مائة من الشركات في إيكس بالاهتمام في البحث عن العلاقة بين الأداء الإداري الناجح والبناء التنظيمي، فأدخلت هذه الدراسة متغير التكنولوجيا في الاعتبار، وما يتعلق بتأثيراتها على الاختلافات الموجودة في خصائص نطاق التحكم داخل هذه الشركات وعدد المستويات في التدرج الهرمي والمدى

للقيم والآمال وبمعنى آخر، فإن التكنولوجيا لا تتكيف مع المجتمع، ولكن نجد أن الأشخاص هم الذين يتكيفون معها.

إن السرعة في المكننة والتصنيع، والتغير التقني سبب مقاومة وظهر أن التطور التقني يفرض نفسه بشكل لا يقاوم «لا نوقف التطور» هذا الشعار الذي رفع في القرن التاسع عشر أجاز التحمس من جهة، وعدم المقاومة من جهة ثانية سواء المستفيدين أو الضحايا كأشخاص أو جماعات أو مجتمعات...

لكنه إذا لم يتوقف التطور التقني ليس فقط لكون الأشخاص يتكيفون مع آثاره، ولكن لكون الأشخاص أيضا يتكيفون مع نمط العمل Mode de Travail ونمط الحياة والتفكير⁽³⁾.

إن بلدان العالم الثالث والجزائر من بينها- جعلت من فكرة نقل التكنولوجيا بعدا إستراتيجيا لإقامة صناعات ذات كثافة التشغيل وأدى هذا الاختيار إلى تغيرات اجتماعية يمكن أن نقول أن ذات دالتين:

- 1- أن تحويل التقنيات هو عملية تماثل في مضمونها معنى الثورة
- 2- أن توزيع التقنيات وتقبلها من طرف السكان ليس معناه تقبل السكان لهذه التقنيات والعلوم ولكن على العكس من ذلك نجد أن التنظيمات هي المحددة

أو مادة رمزية كما في المؤسسات المالية أو مادة لا حياة فيها كما في عمليات التصنيع ، وهذه المادة الخام تختلف في إمكانية تنوعها ، ومن ثم فإن عملية تشغيلها سوف تخلق مشكلات متباينة يتصدى لها البناء التنظيمي . وكلما كانت المادة أكثر روتينية في تشغيلها كلما كان البناء الرسمي المركزي هو البناء المناسب لها والعكس بالعكس⁽⁷⁾ .

وإذا ما عدنا إلى طرح إشكاليات التشغيل في ظل التحولات إلى اقتصاد السوق والعلاقة بين التكنولوجيا والتشغيل نجد أن دراسة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل بحث وتقصي مهما للاقتصاديين الذين أولوا اهتماما وعناية خاصة به لما يقدمه كرهان في مشكلة البطالة بداية من الثمانينيات من القرن الماضي طرحة تساؤل رئيسيين هل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في إيجاد فرص عمل ؟ وهل الديناميكية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجال إيجاد فرص العمل هي ديناميكية دائمة ؟ أم عبارة عن حلقة ظرفية فقط؟⁽⁸⁾

إن الأعمال التي جاءت في التسعينيات لم تهمل النقاشات السابقة (في الثمانينيات) وقد حاولت في مرات عديدة أن تضع النقاط الأخيرة للنقاشات بتقديم تحقيقات وأرقام تثبت أن المؤسسات والصغيرة والمتوسطة تساهم على المستوى العالمي في إيجاد فرص عمل دائمة . أما في ما يخص نوعية الشغل

الذي تصل إليها الاتصالات اللفظية أو المكتوبة .

لقد تم فحص هذه الشركات في ضوء موقعها على مقياس درجة تعقيد تكنولوجيا الإنتاج (مقياس يتدرج من الوحدة وكمية الإنتاج الصغيرة إلى الإنتاج بالجملة والوحدات الأكبر ثم إنتاج العملية) ونتيجة للفحص تبين أن التشكيلات البنائية المختلفة كانت تتلاءم مع درجات التكنولوجيا المتباينة، وهكذا قد يكون مناسباً القول أنه في شركة بيروكيماويات قد يظهر شكلاً متدرجاً طويلاً وضيقاً بينما قد يكون من المناسب في شركة لإنتاج عربات للأطفال أن يظهر تشكيلاً مختصراً ولكنه أوسع⁽⁶⁾ .

وبينما كان اهتمام وودوارد ينصب على تكنولوجيا العمليات، فإن تحليلات بيرو Perrow انصبحت حول تكنولوجيا المواد، ويذهب إلى أن التنظيمات الإنتاجية تحاول الإفلاخ من تنوع وتباين المواد الخام التي تقوم بتصنيعها، وعندما تكون المواد الخام ثابتة وغير متنوعة فإن التنظيم يكون قادراً على تحديد عملية العمل وأنشطة أعضائه بدرجة أكبر مما لو كانت المواد غير ثابتة ومتنوعة.

وقف بيرو إلى جانب مركزية التكنولوجيا، وعبر عن ذلك في صياغة تصورية أكثر اتساعاً مما ذهب إليه الكتاب الآخرون، بحيث ركز على طبيعة المادة الخام التي يستعين بها التنظيم في عملياته سواء أكانت مادة حية كما في تنظيمات التعليم

والصواب وهذا الضمن اعتماد ثقافة
تكنولوجية للمؤسسة .

إشكالية التكنولوجيا والتشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن هذا الموضوع غالبا ما يطرح بشكل
هزلي وساخر، ومثار جدل، ويمكن هنا أن
نطرح بالمناسبة المخطط الميكانيكي (Schéma
Mécanique) الذي يربط التكنولوجيا بالبطالة
مع تمثيل هذا مبدئيا بابتكارات العمليات
وآثارها الإنتاجية في العمل .

في الحقيقة فإن من بين الأشكال
المختلفة للابتكارات ، فإن العديد منها تساهم
في إيجاد أسواق جديدة ومنها توفر النشاط
والشغل، والأخرى تساعد على الحفاظ على
الحد الأقصى لمناصب الشغل، وهنا فإن منطق
الاقتصاد الموجه يقتضي ذلك، وفي حالة غيابه
فإن إعادة التوطن للصناعات Délocalisation
تظهر بقوة .

منذ عقدين من الزمن فإن أثر
التكنولوجيات الجديدة على طرق الإنتاج
Modes de production أدت إلى الحديث عن
المرونة Flexibilité وتشكل إحدى المداخل
المهمة في تحليل التكنولوجيا والشغل .

ويظهر أن مفهوم المرونة - عن حق أو
باطل - à tort ou raison غالبا ما يرتبط بفكرة
الوحدة الصغيرة للإنتاج échelon décentralisé
de gestion وهي من جانب المؤسسات
الصغيرة أو المتوسطة PME إعادة الحفاظ على
مناصب الشغل ، وخلق مناصب شغل أخرى

والتي هي موضوع قديم برز ثانية في الكثير
من الأبحاث ويدور النقاش هنا حول العلاقة
بين الكفاءة Performances والعصرنة في
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر
كمفتاح للشغل .

إن العصرنة سلاح ذو حدين وهذا فإن
التساؤل ليس هل تساهم المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة في إيجاد فرص لشغل بل هل
الابتكار (Innovation) ينشأ فرص العمل في
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

إن النقاش حول الأتمتة وبالأخص
إدخال التقنيات الجديدة في الإنتاج والتسيير
يؤدي إلى التساؤل هل لهذه الابتكارات أثرا
على عامل الشغل ؟ وللإجابة على ذلك فإن
دراسات الاقتصاد الكلي (Etudes
macroéconomiques) دلت أن الإنتاجية لا
تؤدي إلى البطالة⁽⁴⁾ .

من الضروري - في جانب التكنولوجيا -
ابتكار وتبني تكنولوجيات جديدة للبقاء على
صفة المنافسة وتفادي لبعض العراقيل ويمكن
لهذه المؤسسات أن تواجه قلة التناسب في ما
يخص التجهيزات الجديدة ذات التكلفة
المرتفعة والعاملين الأقل كفاية وتأهيل . إن
الإجراءات التكنولوجية غالبا ما تعتبر ذات
أولويات وذات دلالة على مستوى الورش ما
يجعل من عملية التدريب حتمية تهم جميع
العاملين وأن الحاجة إلى ديناميكية لتدريب في
إطار التطور التقني شيئا فشيئا عن طريق الخطأ

ترتبط التكنولوجيا بالتشغيل من خلال بعض الخصائص (caractéristique) الخاصة بتطور أشكال (Modes) الإنتاج والتسيير : البحث عن المرونة ، الأشكال الجديدة للإدماج (Intégration) و"عصرنة" المؤسسات التقليدية. إن الجزء الأول في هذا المقام سينصب على دراسة العلاقة بين الحجم والنتائج، والثانية هي البحث عن تعريف دقيق ومضبوط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)، وفي الأخير البحث في العلاقة بين تكنولوجيا/تشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا عن طريق استبدال السياق التحليلي للمؤسسات الكبرى الذي يأخذ بعين الاعتبار كعنصر تفسيري مهم Facteur explicatif essentiel الحجم-المرونة-النتائج (الفعالية) (Taille- flexibilité- performance) يظهر تاريخ أنظمة الإنتاج الأهمية المتنامية للمرونة التي تفهم في عمومها كشكل من الإستراتيجية الهيكلية مثال ذلك عندما نتكلم عن المرونة الدينامية كهدف مسيطر والذي تتمركز حوله الأهداف الأخرى للمنشأة الكبرى، فإن درجة التكيف وبالتالي نتائج المؤسسات (المنشآت) الكبرى ترتبط أكثر فأكثر بقدرتها على الاندماج المتناسق للعناصر الهيكلية المختلفة والمعقدة. بالمرور على ميزان أو قياس " فوري " للإنتاجية إلى التخصص المرن .

إن مشكلة الإنتاجية لا تتلاشى ولكنها تدمج في اتفاق استراتيجي معقد، في هذا

أيضا، ومنه تظهر أهمية إيضاح هذا الجانب من مجموع علاقاته:

- ما هو أثر التكنولوجيات الجديدة (والطرق الجديدة للتسيير) على فعالية إعادة الحفاظ على مناصب الشغل ، وخلق مناصب شغل أخرى أيضا، ومنه تظهر أهمية إيضاح هذا الجانب من مجموع علاقاته:

- ما هو أثر التكنولوجيات الجديدة (والطرق الجديدة للتسيير) على فعالية (Performance) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى تنميتها بالنسبة إلى المنظمات ذات الحجم الكبير، وعلى تسيير الموارد البشرية.

- بأي طريقة: الإمكانية التقنية والحتمية الاقتصادية للمرونة تفضل المؤسسة الصغيرة، وما هي أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعنية بذلك؟ (10)

- ما مفهوم المرونة: هل هي ذات طبيعية تكنولوجية أو تنظيمية؟

- هل أن مشكلة التكنولوجيا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطرح كابتكار Innovation أو كتحديث وعصرنة؟

- كيف نقيم أثر التحديث أو العصرنة وإشكال الابتكار على الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (11).

كل هذه الأسئلة تمثل بحق برنامج للبحث ، ولا نطرح هنا للإجابة الكاملة على كل شيء ، إننا نركز أساسا على العلاقة التي

يمكن إيجاد العديد من التطبيقات الطموحة وهنا وجب الأخذ بمثلين تتضمنهما تقرير حديث:

الأول: ذو سمة التوجه الحالي (مشجع من طرف العديد من الحكومات الإفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية التي تنوي الحصول على معامل تكرير البترول على أراضيها رغم ضيق أسواقها، وهذا ضمن المؤسسات الدولية، وتصور معامل تكرير ذات حجم صغير ذات استثمار ضعيف بوحدة وذات قدرة إجمالية بحوالي 5000 إلى 30000 برميل /يوما ، وهذه الوحدات هي ذات فعالية وغير مكلفة مقارنة بمعامل كبيرة والتي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة.

الثاني: وهو يتصف بمعامل " المفتاح في اليد الذي يتجه إلى إنتاج الأمونياك (محلول النشادر) صممت أخيرا ومعدة للأسواق الصغيرة، فحسب بعض المعطيات الأولية فإن تكلفة الاستثمار بالطن والمقدرة بستين طن في اليوم- تصل إلى 30000 دولار، أما الوحدة ذات التصميم الحالي وذات قدرة 100 طن يوميا (رقم ضعيف لمعمل عصري) يتطلب استثمارا بحوالي 50000 دولار للطن...

إن النجاح الحقيقي يكمن في تراكم المهارات الدقيقة في الاستعمالات المختلفة

السياق الجديد فإن المؤسسة تسعى بقوة للاستجابة في الوقت المناسب وذلك بتقديم النوعية الجيدة الممكنة بالتناسب مع حاجيات الزبائن وهكذا يمكن تقديم الفكرة العامة لمرونة المؤسسة الكبرى: ضرورة اللامركزية - المعلومة - لتخفيض عبء التداخل الوظيفي وإيجاد التسيير الجاد للموارد البشرية الخ ... في حالة منظمة ذات حجم كبير لابد من إيلاء الاهتمام- بوجه خاص- لمسألة الإدماج - بمعنى التنسيق في المجال الإعلامي وفي اتخاذ القرارات - الأشخاص - مشاكل - التسيير ...

تطبيقات التكنولوجيا الوسيطة:

إن التكنولوجيا الوسيطة ليست ذات تطبيقات عالمية ، هناك منتجات ذات مواصفات عالية هي نتاج خاص للصناعة العصرية، وأنه لا يمكن أن تنتج إلا بالصناعة العصرية، وهذه المنتجات ليست بالضرورة موجهة للاحتياجات الأولى للفقراء الذين هم بحاجة إلى منتجات بسيطة- مواد بناء- ألبسة- أدوات منزلية- تجهيزات زراعية- وبحاجة إلى مردودية عالية من منتوجهم الزراعي، في كثير من الجهات هناك إحساس بالحاجة الماسة للأشجار والمياه وأماكن تخزين المنتجات. إن كثيرا من المزارعين يبحثون عن المزايا للشروع في العمليات الأولى لتحويل منتجاتهم ، وهذه ميادين للعمل المثالي فيما يخص التكنولوجيا الوسيطة أو المتوسطة.

كبرى وبخاصة بالنسبة للمرحلة الانتقالية التي خلالها لابد من التدخل لتفادي تزايد البطالة التقنية (chômage technique) .

- مدخل آخر ينطلق من التكنولوجيا المتطورة والتي تكيف بخاصة التكنولوجيا المتوسطة (...) ففي بعض الحالات تنطلق العملية بفهم تكيف التكنولوجيا للظروف المحلية الخاصة كما هو الحال فيما يخص الوقود أو الطاقة المتوفرة (...).

- أما المدخل الثالث : يتضمن توجيه التجارب والبحوث بطريقة لمحاولة تأسيس تكنولوجيا وسيطة، ويستوجب على رجل العلم والتقني أن يحدد ما هي حدود الشروط الاقتصادية والتكاليف النسبية لرأس المال واليد العاملة (...) (13).

إن "مرافقة" البروفيسور غادجيل لا تتوقف هنا: "إن الأشخاص المكلفين بالعلوم التطبيقية في المخابر الوطنية والمعاهد التقنية، وأقسام الجامعات الكبرى لابد أن يولوا اهتمامهم لهذا العمل، وأن التطور في التكنولوجيا المتقدمة في كل الميادين سيستمر إيجابيا في البلدان المتطورة وأن الملاءمة (adaptation) والضبط (ajustement) التي تطالب بها الهند لا تتحصل عليهما، ولها حظوظ قليلة في باقي البلدان لذلك لابد أن نولي لها أسبقية الأسبقيات في خططنا .

إن التكنولوجيا المتوسطة يجب أن تصبح اهتمامنا الوطني وليست كما هي الحال الآن قطاعا مهملا خاصا بعدد قليل من

الممكنة، وأن التطبيقات الحالية في الصناعة الحديثة ليست إلا إحداها، إن تنمية التكنولوجيا المتوسطة تدل على "فتح" أصيل لأقاليم جديدة، أين نكون معفيين من تكاليف مدهشة، ومن تعقيدات طرق الإنتاج الموجهة للتقليل من كلفة اليد العاملة، وإبعاد بعض المهام، وأين تكون التكنولوجيا مكيفة وملائمة لمجتمعات تعاني من الاستفادة الممكنة منها.

إذا أردنا تحويل المصلحة الرسمية والشعبية لهذه المشاريع العظيمة وتحديدنا للاحتياجات الحقيقية للفقراء يمكن حينئذ ربح المعركة (12). إن دراسة التكنولوجيا المتوسطة الموجودة اليوم تظهر أننا نملك معارف وخبرات وبهذا نضع الجميع ضمن هذا الإطار ويمكن أن نتصور بسرعة كبيرة مشاريع جديدة من أجل طمر الثغرات.

لقد وضع البروفيسور غادجيل (GADGIL) من (معهد العلوم السياسية والاقتصادية في بونا (POONA) مداخل لتنمية التكنولوجيا المتوسطة:

- إحدى هذه المداخل يمكن أن يكون انطلاقا من التقنيات المتوفرة في الصناعة التقليدية، واستعمال المعارف والتقنيات المتطورة من أجل تحويلها ببصيرة، وكل تحويل في هذه التقنيات المتوفرة يشترط فيه الحفاظ على بعض من عناصر التجهيزات والاتجاهات والعمليات المتاحة، إن عمليات التطوير للتكنولوجيا التقليدية ذات أهمية

ظهور البطالة، وهذا ما يسمى بالبطالة الكلاسيكية (chômage classique) (15).

ومع البطالة الكلاسيكية يلاحظ نوع آخر من البطالة البنيوية (chômage structurel) وهي التي تلاحظ عندما يحدث اللاتناسب بين التأهيل المهني واشتراطات المؤسسات في التأهيل المناسب لها.

أما الشكل الثالث من البطالة فهو البطالة الصدمية أو الخلافية (chômage frictionnel) ويظهر هذا الشكل عندما يسير سوق العمل بشكل سيء أي عندما يكون فيه شح في المعلومات حول الأماكن الشاغرة ولا يتوصل إلى معرفة هذه الأماكن أو المناصب، وفي حالات تكون فيها المؤسسات العمومية المختصة بالتشغيل غير ذات فعالية.

أما الشكل الرابع من البطالة فهي بطالة الأزمة الاقتصادية (conjoncturel) وهي تتسع كل مرة حين تلاحظ المؤسسات الإنتاجية انخفاضاً على الطلب على منتجاتها وهذا الانخفاض يعزى إلى الطلب الكلي غير الكافي (16).

إن التصنيف السابق لأشكال البطالة والذي وضع من طرف الاقتصاديين أهمل الشكل الخامس للبطالة والذي أصبح حاسماً. وهذا الشكل مرتبط بالدافع الاقتصادي في ميدان العمل، وهذا ما جعل الاقتصاديين ومنهم إدمون مالانفو (Edmond Malinvaud) يلاحظون على أن الطرح الاقتصادي للبطالة يؤدي ضيق في تفسيرها. وروبر سولو

الاختصاصيين المهمشين". وأخيراً يمكن الوصول إلى الخلاصة التالية :

1. أن الثنائية الاقتصادية (Dualisme économique) التي تتسم بها الدول النامية ستدوم في المستقبل المنظور وأن القطاع الحديث لا يكون بمقدوره أن يكون شاملاً.

2. إذا لم يستطع القطاع الحديث أن يبذل جهداً للنمو فإنه سيستمر في التفكك وهذا التفكك يترجم بالبطالة الجماعية والتزوح الجماعي نحو المناطق الحضرية وهذا يؤدي إلى "تسمم" الحياة الاقتصادية للقطاع الحديث.

3. لا يمكن مساعدة الفقراء إلا إذا أخذ بعين الاعتبار وضع الحدود المفروضة لذلك عن طريق التكنولوجيا المتوسطة.

4. ضرورة وضع برامج وطنية ودولية لتنمية التكنولوجيا المتوسطة القادرة على ترقية التشغيل الكامل في البلدان النامية (14).

الأشكال المختلفة للبطالة:

بنت النظرية الاقتصادية نموذجاً يربط عرض العمل (l'offre de travail) بالبحث عن الدخل والطلب على إنتاجية العمل. إن العرض والطلب مرتبطان بمعدل الاجر (Taux de salaire)، ولكي يكون هناك توازن في سوق العمل يجب أن يكون تغير معدلات في الاجور، إما إذا كانت زيادة في عرض العمل فيجب بهذا المنطق أن تنخفض معدلات الاجور، ووجود هذه الوضعية تؤدي الى

(Robert solow) الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد ألح على محور خاص لسوق العمل يتمثل في ضرورة العدالة الاجتماعية (exigence de justice sociale)، وعلى هذا الأساس فإن لها⁽¹⁷⁾.

أي مناقشة لازمة البطالة لا بد أن تخضع للمعايير الاقتصادية مع إدماج الطرح الاجتماعي في الموضوع لإيجاد الحلول المناسبة.

جدول يبين الأشكال المختلفة للبطالة والإجراءات الخاصة لمعالجة كل شكل:

شكل البطالة	الإجراء
كلاسيكي	تخفيض معدلات الأجور
بنوي	التناسب الجيد بين التكوين المهني وتطوير الاحتياجات
الصدامي Frictionnel	تحسين أداء مصالح التشغيل
الاقتصادي conjoncturel	Stimulation de la demande globale
سوسيو اجتماعي	تحسين الدوافع غير اقتصادية

المصدر: Beat Burgenneier – la socio- économique- économique. Paris 1994 p.66

4. بالنسبة للجامعيين فإن عددهم يتزايد إذ

بلغ عام 1996 : 80.000 بطالا.

5. هناك اتجاه للبطالة ذات المدة الطويلة

chômage langue durée التي أصبحت

مؤكدّة، وأصبحت تشكل خطرا وأن

مدة البحث عن فرصة للعمل زادت من

23 شهرا عام 1989 إلى 27 شهرا

عام 1996 ، وأكثر من 55% من

البطالين بحثوا عن فرص للتشغيل لأكثر

من سنة و 35.4% منهم بحثوا عن فرص

للتشغيل لأكثر من سنتين.

6. أكثر من 3/1 البطالين عن العمل عرفوا

بطالة إعادة الإدماج chômage de

réintégration وهذه الحصة تزداد بفقدان

الخصائص الرئيسية للبطالة في الجزائر:

1. إن أكبر نسبة للبطالة تخص فئة الشباب أكثر من 80% من العاطلين عن العمل من 30 سنة.

2. 2 لم يسبق لثلثي العاطلين عن العمل أن اشتغلوا primo demandeurs d'emploi ، ومعنى هذا ليست لديهم خبرة مهنية وهذا يؤدي إلى ظاهرة التهميش الاجتماعي.

3. أن البطالة تمس بشكل رئيسي غير المؤهلين حوالي مليون بطال لهم مستوى دراسي متوسط وقراءة 70% ليست لديهم أي مؤهلات.

بـ: 67428 منصب شغل مؤقت إلى تاريخ 1997/09/30.

ج. دعم تشغيل الشباب 950 وحدة مصفرة نهاية 1997 التي أصبحت في مرحلة الاستغلال.

د. برنامج الأشغال الكبرى 108000 منصب شغل منذ انطلاقة عام 1994. إن تقييم الآليات المتوفرة يؤدي إلى استخلاص النتائج التالية:

1- أن تسيير وتأطير سوق العمل يعرف نقائص وضعفا على مستوى أدوات التقييم والقياس الإحصائي ونفس الحال بالنسبة لوضع الآليات أو الميكانيزمات. إن المرونة في تسيير الشغل المقدمة من طرف قانون العمل الجديد لم تستغل إلا قليلا⁽¹⁹⁾.

2- إن معالجة البطالة يؤدي إلى طرح الملاحظات التالية:

- أن بتر الآليات الموضوعية يؤدي إلى محدودية فعاليتها وهذا نظرا لنقص التعاضد أو التلاحم بين مختلف محاوره، وإن النقص الملحوظ في تقييمه هو عدم ملاءمته أصلا.

- الضمان عن البطالة: إن الوضعية المالية للمؤسسات العمومية لا تساعد على دفع مساهمات لذوي الحقوق.

- الشبكة الاجتماعية: يؤكد تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن:

مناصب الشغل المسجلة في السنوات الأخيرة.

7. بالنسبة للنساء العاطلات عن العمل فإن البطالة لدى هذه الفئة تزداد بشكل جوهري وهي بنسبة 38%.

8. وأخيرا فإن البطالة ترتفع عند الفئات الاجتماعية الأقل حظوظا défavorisée والمقدرة بـ: 44% عند الفقراء.⁽¹⁸⁾

إن الاتصالات المطروحة منذ عام 1994 بشأن محاربة البطالة هو التركيز على محورين أساسيين في هذا الانشغال: المحور الأول: ضبط سوق العمل في خطة شرعية.

المحور الثاني: التخفيف من الكلفة الاجتماعية للدخول الاقتصادي (التحول إلى اقتصاد السوق).

وهناك آليات وضعت للحد من تزايد البطالة وأن هذه الآليات تعتمد على الآتي:

أ. تقديم معاش اجتماعي traitement social من طرف صندوق الضمان عن البطالة لـ 98464 شخصا، وتقديم معاشات التقاعد المسبق لـ 34254 شخصا حتى 30 جوان 1997.

ب. تقديم معاشات اقتصادية traitement économique يتركز على الشبكة الاجتماعية filet social لـ: 1930000 شخص عام 1996 أي بنسبة 60% للذين سبق لهم أن اشتغلوا بـ: tuphimo

إذا استعملنا مجازا وافترضنا أن أماننا ثلاثة بطلين (كل واحد يمثل حسب تقديرنا 1 مليون أو 1.5 مليون بطل) فإن وضعية الأول يمكن أن تحل **بالزيادة في حجم التشغيل** Augmentation du Volume de l'emploi

وفي هذه الحالة الطلبات على الشغل تصبح كثيرة ويجب إيجاد اقتراح يتلاءم لكل طلب ، ولزيادة حجم التشغيل لابد من الاهتمام من نمو من جهة والبحث عن نمو غني بفرص التشغيل من جهة ثانية وعموما فإن هذه هي الإستراتيجية المتبعة في غالبية الحكومات الحالية (20).

أما الحالة الثانية يمكن أن تعالج بواسطة **إعادة توزيع الشغل بشكل جيد** : إذ يلاحظ أن حجم التشغيل بالرغم من جميع المجموعات كان محدودا وغير كاف لسد حاجيات جميع الطلبات، فإنه من الأجدر محاولة تقسيم أفضل على مجموع طالبي الشغل، وهذه الإستراتيجية تجمع إجراءات جماعية ضرورية (التقليل العام لأوقات العمل) Réduction Générale du temps de travail

وإجراءات شخصية اختيارية (الوقت المختار). هذا التوجه كان محل كبح لتطويرة بسبب أفكار إيديولوجية وتفسر اليوم تحت أشكال جديدة.

أما الحالة الثالثة فتتمثل في البطال الثالث المعدم ولا بد من إبداع منطق له وهو (الحق في التشغيل) وذلك بإيجاد نوع من المؤسسات (مؤسسات ذات هدف التشغيل) واستغلال قطاع آخر للأنشطة ذات الاستعجلات

- عدم كفاية وتداخل ميكانيزمات المراقبة على المستوى المركزي والمحلي.
- غياب التقييم المنظم ونقص وسائل التسيير على المستوى المحلي إذ ينقص الربط بين باقي محاور تأطير البطالة.

• دعم تشغيل الشباب:

إن ضعف النتائج المحصل عنها فيما يخص دعم وتشغيل الشباب يفسر بتوجيه الجهاز الذي فضل إنشاء المؤسسات وترقية النشاطات الخاصة (privée) للشباب لحساب الهدف المتمثل في إدماج الشباب العاطل عن العمل وهذا يلاحظ أن المهام الخاصة بـ: ANSEJ تنزاج مع مهام APSI .

الطرق الثلاثة لحل أزمة التشغيل:

إن ظاهرة البطالة كانت محل أدبيات اقتصادية وسوسيولوجية وأظهرت العديد من الخطابات العمومية، وأعطت ولادة مجموعة كبيرة للحلول أو الاقتراحات، والتوصيات، والأفكار وفلسفات متنوعة. ولكن قراءات لهذه الحلول ليست بديهية من جهة لكونها تتعكس أو تتقاطع أحيانا وتقدم في مناحي : عاطفي ، إعلامي، ومسيّس أين يمكن أن نحصل على شعارات وأفكار أولية دون البحث في عمق محتوى الظاهرة ويمكن القول أيضا أن فشل الحكومات المتتابع والارتياب كان بسبب الأدوات المقترحة في هذا الشأن. لإيضاح النقاش نرى أن من الواجب اعتبار ثلاث مجموعات حلول متكاملة، ولكل مجموعة منطقتها ووظيفتها وهدفها.

على مستوى الإنتاج فقط بل على مستوى تنظيم التموين بالمواد الأولية، وتمويل شبكات التوزيع والتسويق...

رابعا: لابد أن يكون الإنتاج بمواد أولية محلية، ويكون موجهها للاستهلاك المحلي.

لا يمكن تطبيق هذه الضرورات (الأربعة السابقة) إلا إذا تبيننا مقارنة «محلية أو جهوية» للتنمية، وكذلك القيام بمجهود فعال لتطبيق ما يسمى تكنولوجيا ذات مستوى متوسط (22).

اختيار أسلوب الإنتاج الملائم:

يتوقف قرار اختيار التكنولوجيا المناسبة على عدة اعتبارات أهمها:

1. طبيعة النشاط الإنتاجي.
 2. تكلفة التكنولوجيا المرشحة إزاء قدر الموارد المالية المتاحة.
 3. درجة حدة المنافسة ومدى أخذ المنافسين بالتطورات التكنولوجية.
 4. خصائص هيكل العمالة المتاحة وإمكانية استيعابها لنمط تكنولوجي جديد.
 5. مدى وجود نشاط فعال للبحوث أو التطوير قادر على نقل واستيعاب وتطويع التكنولوجيا الجديدة. (23)
- إن اقتصاد السوق المبني على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد أن كثافة التشغيل تكاد تنعدم ما يجعل الطلب على العمل يزداد وفرص التشغيل تقل.

إن المعالجة العميقة لأساليب الإنتاج المختلفة وتأثيرها على البطالة والتشغيل من

الجماعية والاجتماعية التي تشكل حقلا في المرتبة الثالثة.

إن تنمية وتطوير الإستراتيجيات الثلاثة تشكل الشرط الضروري والكافي لتقديم الرضا للعاطلين الثلاثة (مجل الافتراض) وانتظار للنجاح الكامل فإنه من الضروري تفادي الإفقار الجماعي والمعلق ومنح أدنى أجر اجتماعي لكل مواطن (21).

الطريقة المثلى لإنشاء مناصب الشغل:

إذا كانت الطريقة السابقة التي طرحها Guy Aznar تجد مجالات للتطبيق في بلدان كثيرة، كفرنسا والجزائر من ضمنها فإن الأدبيات الاقتصادية والسوسولوجية طرحت أفكار أخرى، ومن ضمنها معالجة شامتر إنشاء مناصب الشغل والتي حددها في أربعة نقاط وهي كالتالي:

أولا: يجب توفير مناصب شغل في الجهات التي يعيش فيها السكان حاليا، وليس في المناطق الحضرية الكبرى التي لهم توجه نحو الهجرة لها.

ثانيا: يجب أن تكون مناصب الشغل المزمع توفيرها، تسمح بتوفير العتاد بأثمان معقولة لأجل توفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل، بحيث لا يصبح من الضروري اللجوء إلى مستوى لرؤوس الأموال واستيراد أجهزة غير ممكن.

ثالثا: استعمال مناهج أو طرق إنتاج بسيطة نسبيا تفاديا إلى حد كبير للجوء إلى يد عاملة ذات تأهيل عالي، وليس هذا

جانب كمية أقل من العنصر الاقتصادي النادر أي رأس المال وذلك بهدف تحقيق أقصى إنتاج ممكن (24).

إن وجهة النظر المشار إليها بشأن اختيار أسلوب الإنتاج ، إنما تنظر إلى الوحدات الإنتاجية و المشاريع، كما لو كان بحثها ومعالجتها بصورة منفصلة و مستقلة عن نمط النمو ، ومن هنا يكون ضروريا بذل المزيد من الجهد لزيادة قدرة الأقطار النامية على أن تأخذ في حساباتها كافة الأبعاد المتعلقة باختيار أسلوب الإنتاج أو التي قد تندرب عليه مع دمج ذلك في إطار البرامج والخطط الاقتصادية.

مبررات وآثار اختيار أسلوب الإنتاج الموفر لرأس المال (أو الكثيف للعمل) :

1. أن وجهة النظر التي تميل على الأخذ بأسلوب الإنتاج الكثيف للعمل (الموفر لرأس المال) في البلدان النامية إنما تتأثر أساسا بأفكار النظرية الكلاسيكية الحديثة التي نفترض وجود إمكانية غير محدودة للإحلال بين العمل ورأس المال وبالتالي إمكانية تغيير أسلوب الإنتاج دون قيود وذلك تبعا للتغير في أسعار وعوامل الإنتاج.

2. تأسيسا على ما تقدم تشير وجهة النظر المحبذة لأسلوب الإنتاج الكثيف للعمل في البلدان النامية إلى أن نظرية التكاليف النسبية قد أوضحت بأن الأقطار المتخلفة سوف تستفيد إذا ما قامت بإنتاج

الناحية النظرية ينطلق من طرح وفهم متغيرين أساسيين وهما رأس المال المستثمر في المشاريع الصناعية، والمتغير الثاني يتعلق بكثافة التشغيل ولفهم هذين المتغيرين وجب طرحهما في السياق التالي:

أساليب الإنتاج وتأثيره على البطالة والتشغيل:

يشكل اختيار أسلوب الإنتاج قضية هامة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية.

إن تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو المطرد لابد أن يتضمن زيادة في تعمق رأس المال ولكن في - الأمد القصير- تثار مسألة الاختيار بين أسلوب الإنتاج الكثيف لرأس المال من جهة وأسلوب الإنتاج الموفر لرأس المال بما في ذلك من ارتباط على توفير فرص عمل للأيدي العاملة في الأمد القصير.

إن الأفكار السائدة بشأن الاختيار الأمثل لأسلوب الإنتاج في البلاد النامية لازالت تنطلق وتتأثر بالمعيار الممكن الذي يحكم وينطبق على المستوى الجزئي (حالة المنشأة أو المشروع) ومن هنا فإن وجهة النظر السائدة ترى بأنه لما كان رأس المال في البلاد النامية هو من العناصر النادرة (ذات التكاليف المرتفعة) وذات الإنتاجية الحديثة العالية- في حين أن الإنتاجية الحديثة للأيدي العاملة منخفضة (كما أن تكاليف العمل واطنة) فإن أسلوب الإنتاج الملائم في البلاد المذكورة هو الذي يستخدم كمية أكثر في العنصر الاقتصادي المتوفرة بكثرة أي العمل إلى

أمام الأيدي العاملة بدلا من الاهتمام بزيادة إنتاجية العمل.

5. في حالة انتشار أو اختيار الأسلوب الكثيف لرأس المال تقل فرص الاستثمار الملائمة للمدخرات العائلية الصغيرة وهذا يؤدي إلى تخفيض الميل للدخار في الاقتصاد القومي، وعلى العكس من ذلك أن وجهة النظر المحبذة لإتباع أو اختيار أسلوب الإنتاج الموفر لرأس المال ترى انه يساعد على تهيئة فرص الاستثمار الملائم أمام المدخرات الصغيرة ويشجع على زيادة الميل للدخار.

6. أن حالة ندرة رأس المال قد تؤدي إلى اللجوء إلى أسلوب الإنتاج الكثيف لرأس المال وتركيزه على عدد قليل من المشاريع الكبيرة بينما يعاني بقية الاقتصاد من نقص منه، وهذا يؤدي إلى زيادة حدة "الازدواجية" في الاقتصاديات النامية (25) وبالتالي زيادة حدة التفاوت في مستويات المعيشة داخلها، وبعبارة أخرى فإن أسلوب الإنتاج الموفر لرأس المال يمكن أن يساعد على تخفيف حدة الازدواجية في اقتصاديات البلاد النامية.

7. ترى وجهة النظر المحبذة لإتباع أسلوب الإنتاج كثيف العمل أن إتباع الأسلوب الآخر في بعض الصناعات قد يؤدي إلى زيادة تكلفة العملية الإنتاجية بسبب انخفاض كفاءة العمل المتوفر والتي قد يترتب عنها زيادة الأخطاء الصناعية مما

وتصدير السلع التي تستخدم لإنتاجها كمية أكبر من عناصر الإنتاج ذات الوفرة النسبية لديها واستيراد السلع التي تحتاج إلى إنتاجها كمية أكبر من عناصر الإنتاج النادرة لديها.

3. أن الأيدي العاملة في البلاد النامية متوفرة بشكل يجعل تكلفة الفرصة البديلة opportunity cost بالنسبة لوحدة العمل (أي إنتاجية العمل البديلة منخفضة جدا أو معدومة ، ومن هنا فإن تشغيل أعداد أكبر من الأيدي العاملة قد لا يحمل المجتمع بأية تكلفة ذات قيمة، ولذلك فإن أسلوب الإنتاج الذي يؤدي إلى تعظيم الإنتاج في البلاد النامية هو الذي يكون أقل كثافة لرأس المال، والتكلفة الوحيدة المترتبة على هذا الأسلوب - من زاوية النمو هي تكلفة الاستهلاك الإضافي الذي يترتب على التوسع في التشغيل.

4. ترى وجهة النظر المحبذة لإتباع أسلوب الإنتاج الكثيف للعمل في البلاد النامية أن الأسلوب الآخر الكثيف لرأس المال يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل، وبالتالي إلى تقليص فرص التشغيل الجديدة التي يمكن تهيئتها للأيدي العاملة - على الأقل على المدى القصير - وحين نأخذ بعين الاعتبار أوضاع البطالة في البلاد النامية فإنه يكون من الضروري إعطاء أهمية وتأكيد أكبر على توسيع فرص التشغيل

الصناعات الغذائية والتي بطبيعتها قد تكون أقل كثافة لرأس المال بالمقارنة مع الصناعات الثقيلة.

وهناك من يقترح حلولاً مختلفة لمعالجة مشكلة التعارض بين هدف النمو السريع وهدف مجموعة من البلدان النامية، لإنتاج المعدات والمكنات تتلاءم ومستويات النمو والظروف الخاصة للبلدان النامية، وفي حال نجاحها، هذه الحالة فهناك تساؤل يطرح من مدى قدرة الآلات والمعدات التي تستعملها في إنتاج سلع قادرة على المنافسة مع مثيلاتها في الأسواق

إن الإفادة من التكنولوجيا تتطلب الثقة في التفكير والتنظيم العلمي واعتبار الأدوات التكنولوجية وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والمهم في نقل التكنولوجيا إيلاء الاهتمام من أجل الوصول بها إلى أقصى طاقاتها الإنتاجية دون هدر في تشغيلها أو إهمال في صيانتها، ومن هذا المنظور ليس هناك مناظرة في أفضلية أي نوع من أنواع التكنولوجيا المتواضعة أو المتوسطة أو الريفية أو استبعاد التكنولوجيا المتقدمة أو المعقدة أو عالية المستوى وأن المهم هو اختيار الأنماط الأكثر ملاءمة لهدفنا والتي تحقق أكبر عائد اقتصادي اجتماعي⁽²⁷⁾.

غير أنه من الناحية العلمية نجد أن الحلول المقترحة في هذا الشأن تكاد تكون حسب فهمنا للموضوع، موحدة، فالطرق

يستدعي زيادة تكاليف الإشراف وفي هذه الحالة قد يصبح اللجوء إلى أسلوب الإنتاج الكثيف للعمل أفضل اقتصادياً.

8. أن أسلوب تقييم المشاريع التي قد تلجا إليه بعض البلدان النامية قد يستند إلى أفق اقتصادي غير متكامل في بعض الأحيان إذا لم يأخذ في الاعتبار بعض المكاسب الاجتماعية الناتجة عن توسيع فرص العمل وتقليص حجم البطالة، أي أن وجهة النظر المؤيدة لإتباع أسلوب الإنتاج الكثيف للعمل في الأفطار النامية ترى أنه أكثر فائدة وملائمة لها نتيجة للمكاسب الاجتماعية المترتبة عليه⁽²⁶⁾.

إن الكلمة الأخيرة في شأن اختيار أسلوب قد تكون موكلة للقرار السياسي حيث تعطى أهمية ووزن أكبر للاستقرار السياسي الذي يمكن أن يتهدد بسبب وجود أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل، أما إذا تمكن المجتمع ومؤسساته من التكيف بشكل يخفف من حدة المشكلة فإن القرار السياسي ينبغي أن يتخذ لصالح أسلوب الإنتاج الكثيف لرأس المال.

إن بإمكان الدول النامية -أيضا- أن توفق -إلى حد ما- بين هدف توسيع فرص العمل، وهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وذلك باختيار المشروعات والصناعات التي لا تتطلب بطبيعتها تكثيفا عاليا لرأس المال - حتى وإن استخدمت أحدث الوسائل المعروفة وعلى سبيل المثال

التعاقدية والمنطق الاقتصادي والأعمال المدججة.

استطاع هذا البرنامج تحديد 140 مشروعا لإصلاح 637652 هكتار وإنشاء 47870 امتياز على مدى ثلاث سنوات.

إنشاء مناصب شغل بيعت الاستثمار:

1/ استثمارات الدولة: ميزانية التجهيز:

تكمن نقائص تسيير ميزانية التجهيز في توجيه الاستثمارات وطريقة تمويلها، ويقترح التقرير إسهاما جيدا لميزانية التجهيز في العرض الكلي للشغل الذي يركز على ثلاث شروط أساسية:

1- قدرة الدولة على زيادة الموارد الموجهة لمصاريف الاستثمار والزيادة في عروض التشغيل.

2- تحسين عملية توجيه الاستثمارات.

3 -زيادة مشاركة موارد المجموعات المحلية.

مع العلم أن استعادة التشغيل بشكل معتبر يأتي عن طريق " المحمية " protégés أين يمكن للدولة أن تتدخل لدفع ودعم مباشر للمشاريع ذات كثافة قوية في اليد العاملة في قطاعات البناء والأشغال العمومية والمناجم ثم الزراعة والصيد البحري.

المعالجة لأزمة البطالة مثلا في الجزائر واعتمادا على منهج اقتصاد السوق تكاد تكون كالتجربة الفرنسية، في الآليات مع فارق في إمكانيات التطبيق في الواقع العملي.

البرامج النوعية التي تتيح التشغيل (28) : les programmes spécifiques créations d'emploi وضعت الجزائر آليات مختلفة لمعالجة

أزمة البطالة بإيجاد فرص للشغل وهي كالتالي:

1. الأشغال الكبرى:

هذا البرنامج حدد عام 1994 وسيسمح بإنشاء 155000 منصب شغل على مدى 5 سنوات باستثمار يقدر بـ: 26.6 مليار دينار، وذلك بإنشاء الهياكل القاعدية بالسكك الحديدية وأشغال الغابات، الزراعة والري وبتكلفة متوسطة تقدر بـ: 250.000 دج / منصب شغل لم ينشأ فيها إلا 87000 منصب شغل (غابات، ري، زراعة).

2. إصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز:

إن هذا التوجه يدعم التنمية الريفية من خلال ترقية المؤسسات الصغيرة Micro entreprise أو المستثمرات الصغيرة Micro exploitation التي يمنح تسيير الموارد العقارية والمائية، وعن هذه المؤسسات والمستثمرات أنشئت على مقاربة الشراكة والعلاقات

هوامش وتعليق

- (1) Jean Jacques Salamon , Le destin , technologique- édition Ballond -1992- Paris P P 275-276
- (2) -IBID P 276
- (3) -IBID P 279
- (4) Ahmed Henni , Le Cheikh Et Le Patron, OPU Alger 1993-PP 131-132.
- (5) - IBID PP 132-133
- (6) علي عبد الرزاق جلي، علم الاجتماع الصناعية دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003 ص 184-185
- (7) نفسه ص ص 185-186
- (8) -Bernard Haudville & all, technologie et performances économiques, economica, paris P. 423
- (9) -IBID P. 423
- (10) Bernard Haudville- op cit -P 409
- (11) -IBID P 410
- (12) -IBID P 194
- (13) -IBID P 195
- (14) -IBID P 196
- (15) -Beat Burgenneier la socio-économique, economica, Paris, 1994 p.62
- (16) -IBID. p 63
- (17) -IBID .p 64
- (18) -Rapport Annuel -Cnes -1993
- (19) -IBID
- (20) Paris -Guy Aznar, la grande mutation, 1998 PP33-34
- (21) إن التقليل العام لأوقات العمل شكل العديد من الإشكالات التي طرحت في مفاوضات أرباب العمل والنقابات العمالية وبخاصة في فرنسا والذي أدى بالتقليل منها فأصبحت في حدود 35 ساعة أسبوعيا. أما في الجزائر فهسي في حدود 40 ساعة أسبوعيا غير أنه يلاحظ أنه هناك توجه في فرنسا للعودة مرة ثانية إلى 40 ساعة أسبوعيا نظرا لعدم جدوى هذا الإجراء الذي كان يراد منه إيجاد فرص تشغيل إضافية لكن ذلك لم يتم بالشكل المرغوب وأثر سلبا على مداحيل العاملين.
- (22) -IBID P35
- (23) -E.F Schumacher, small is beautiful, Paris 1980, PP 181-182
- (24) المرجع السابق- ص 81
- (25) عقيل جاسم عبد الله أبو رغيف ، تخطيط الموارد البشرية- الإسكندرية -مصر- ص 109
- (26) حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي- سناء للنشر-القاهرة -مصر- ص 53
- (27) صلاح الدين محمد عبد الباقي ، السلوك الفعال في المنظمات، الدار الجامعية الإسكندرية 2004: ص ص 375-378
- (28) نفسه ص 379.